

يواصل سعر صرف العملة الوطنية انخفاضه، فالعملة اللبنانية سلعة مثلها مثل باقي السلع والخدمات، ونتيجة عدم الثقة بها، يلجأ حاملها الى بيعها من أجل استبدالها بعملة تحوز ثقة أكبر، وبالتالي ينخفض سعرها مقابل سلّة من العملات الأقوى، أهمها الدولار الأميركي الأكثر استخداماً في السوق الداخلية، والذي يمكن للفرد استبداله بها بسهولة من خلال السوق الموازية التي تسمّى سوداء ويمكن أن يُطلق عليها زرقاء أو صفراء لا مانع، المهم أنها سوق غير شرعية يمكن لمن يرغب أن يشتري فيها ويبيع عملات في ظل فشل السلطات المصرفية، والقضائية والأمنية في لجمها، أو في معاقبة من يتدخل بها، لأنّ البعض، كما العادة، أقوى من هياكل الدولة التي نعيش في ظلها.

وفي خضم هذه الأزمة، ومع ثقلها على كاهل المواطن العادي، خرج علينا عبر الشاشات، خبراء أجانب ينصحون بأهميّة إنشاء مجلس للنقد في لبنان، فاسترعى هذا الأمر اهتمام الرأي العام، وأصبح حديثاً دائماً على ألسنة فاعلين ومنظرين من اعلاميين وناشطين، وأعضاء منظمات غير حكومية. وهنا، ونتيجة الانهيار المتواصل لسعر الصرف، نتناول في مقالنا هذا تعريف مجلس [#النقد](#)، أهميته، مهماته، فوائده، نتائجه، سيئاته، وهل يمكن أن ينجح لبنانياً؟

مجلس النقد هو هيئة تنفيذية تتولى مهمات إدارة العملة الوطنية وطباعتها، ويُعدّ ملائماً للاقتصادات الصغيرة التي ليس فيها لاعبون كثر، وحيث حجم مخرجاتها يتلاءم وحجم مدخلاتها، وبالتالي لا ينفق كل احتياطاته من العملات الصعبة من أجل بقاء سعر صرف العملة الوطنية على سعر اسمي غير حقيقي، أي يقوم بتطبيق مهماته على بساطة المهمة والأداء، عبر طبع عملة وطنية وتوزيعها على المنافذ، مقابل احتياط محدد من عملة أهم وأثقل.

اعتبره البعض فكرة يمكن لأيّ كان اعتمادها إذا أراد، خصوصاً إذا لم يكن راعياً في النظر الى كل أدوات النقل في الاقتصاد، وقيل عنه إنه مهمة كولونيالية ينفذها من يقبض على السلطة من أجل التحكّم بالنقد بسهولة ويسر، إلا أن عديد مجالس النقد عالمياً في انخفاض من 38 عام 1960، إلى 14 مع نهاية 1998. وهو طُبّق في عدد من الدول أبرزها: الأرجنتين، البوسنة، بروناي، استونيا، ليتوانيا، الفيليبين، وسري لانكا.

مهماته: طبع عملة وطنية على سعر ثابت مقابل عملة مرجع (مقابل احتياط من عملة صعبة)، وإمكانية صرف العملة الوطنية في الأسواق على سعر رسمي ثابت يعادل القيمة المصرّح عنها سابقاً، لأن حجم ما يُنفق في السوق من عملة محلية يجب أن يكون مغطى باحتياط محدد من عملة صعبة أهم وأثقل، وتحظى بثقة عالمية، مع ضرورة خفض سعر الفائدة في السوق.

فوائده: يساعد على إعادة الثقة بالعملة الوطنية لأنها تكون مسندة الى عملة مرجع، أي يكون حجم إصدارها في السوق مسنداً الى كمية محددة من الاحتياط النقدي بالعملات الأجنبية، وبالتالي يعرف المتداول أو المستهلك أنه يأخذ عملة مقابل نقد أجنبي، أي تعادل حجماً معيناً من نقد ما، وتحظى العملة بتغطية ما، وتكوّن ثقة بالاعتماد على العملة المرجع. مثلاً: أشتري الذهب للتخزين، ليس لجمال لونه الأصفر فقط، ولأنه أداة للزينة، بل لأن له قبولاً عالمياً، وأعلم أنه لن يخسر الكثير من قيمته مستقبلاً، أي هو حافظ للنقد، وللقيمة. وهنا تصبح العملة ليست مجرد ورقة، بل تحظى بتغطية بناء على ما تساويه من احتياط تملكه الدولة من عملة صعبة لها ثقلها وتحمل ثقة عالمية للتداول.

نتائجه: ان سياسة تثبيت سعر الصرف من خلال مجلس للنقد متلازمة مع خفض سعر الفائدة الى حدود دنيا، وفي حال كان يوجد قطاع مصرفي مليء، تساهم في زيادة الاستثمار، وزيادة الإنتاج، يرفع الثقة بالاقتصاد والعملة الوطنية، ويساهم من جهة أخرى في خفض معدلات التضخم المالي الناتج من اغراق الأسواق بالعملة غير المغطاة سابقاً.

سيئاته: ان سياسة تثبيت سعر الصرف عديدة، وقد جرّبها اللبنانيون، ومنها:

أسعار للسلع والخدمات غير حقيقية، تكون أقل أو أكثر من سعرها الأصلي (العقار).

أجور قد تكون أعلى مما يجب أن يتقاضاه الأفراد، وبالتالي ارتفاع في كلفة العمل، وانخفاض القدرة التنافسية للإنتاج.

التجارب الدولية كالأرجنتين كان يرافقها بيع معظم أصول الدولة إلى القطاع الخاص المحلي والدولي.

لا حراك اجتماعي طبيعي في البلاد.

توزّع الثروة على نحو غير عادل.

تحكم بعض الناقدون في ثروات الغالبية المطلقة من الشعب.

في الحالة اللبنانية، ان مجلس النقد يشبه عمليات الحاكم رياض سلامة لما يقارب الـ 22 عاماً، أي منذ تثبيت سعر صرف العملة الوطنية في أواخر 1997 ولغاية آب 2019. آلية طبع عملة وطنية على سعر صرف ثابت مقابل عملة مرجع، أساس مبدأ مجلس النقد، إلا أن ما اقترفه سلامة وعارض فيه مبادئ هذه السياسة كان، أولاً: رفع أسعار الفائدة الى معدلات خيالية على سندات الخزينة الحكومية، وبالتالي على عمليات الإيداع في المصارف، مما رفع كلفة هذه السياسة. ثانياً: ان هذه السياسة هي لمدة محددة: سنة أو اثنتين لا أكثر وبالتأكيد ليس لـ 22 عاماً، وبالتالي حُرّم الاقتصاد من القيام بدورته من خلال: دخل = إنفاق + ادخار والذي يتحوّل إلى استثمار من خلال المصارف، إلا أن الأخيرة استثمرت مع زيون (هو الدولة) بمعظم حجم الادخارات. ثالثاً: هدف هذه السياسة، التحكم في السوق من خلال احتياطي من عملة مرجع، من أجل ضبط السوق، ضمن معدلات انتاج، تصدير واستيراد أقل من الاحتياطات، وفي حال حصول عجز في ميزان المدفوعات، فالواقع الجديد قادر على امتصاص كل الاحتياطات النقدية من العملات المرجع (الصعبة) لديه، وبالتالي يفقد مجلس النقد القدرة على التدخل في السوق، كما حصل مع المصرف المركزي في أيلول 2019، وذلك بعد سنوات من العجز في ميزان المدفوعات، والعجز في الميزان التجاري، وزيادة حجم النفقات الى معدلات خيالية. إلا أن "المركزي" لم يغيّر أياً من سياساته منذ ظهور الأزمة الى العن عام 2016 ناهيك بزيادة الإنفاق والأرباح المصنعة للمصارف، مقابل انخفاض الإيرادات وتأثيرات المنطقة الجيوسياسية والنزوح؛ إلى أن فقد "المركزي" أي إمكانية للتدخل في السوق لنقص احتياطياته، فبدأ إعلام الشركات بضعف امكانية تأمين دولارات لمستوردياتها، مما دفع العديد منها الى الإغلاق وطردها، وبدأت تقف الناس طوابير أمام محطات المحروقات، ووصل سعر صرف العملة الوطنية الى 1600 ليرة في 25 أيلول 2019 متجاوزاً السعر الرسمي له، حينها خرج تعميم عن مصرف لبنان في 1 تشرين الأول 2019 يقضي باستيراد المشتقات النفطية (بنزين، مازوت، غاز) أو القمح أو الادوية من خلال اصدار اعتمادات مستندية عبر المصارف مدعومة من "المركزي"، وبالتالي الإعلان أن الاحتياطات هي للسلع الرئيسية فقط.

وهكذا، وانطلاقاً من أنه في ظل طمأنة المستثمر من خلال تثبيت سعر الصرف، يصبح من الضروري خفض اسعار الفائدة، لأن العملة ثابتة ومستقرة. ما حصل كان خارج الطبيعة وهو إبقاء المصرف المركزي أسعار الفائدة تعوم في المنطقة أعلى من جميع الدول المجاورة والتي تتشابه حالتها مع حال لبنان، وربما كانت أصعب، مما اعتبره البعض تقاسم مصالح طبقة سياسية، تجارية ومصرفية وبعض المحظيين، وتقاسم أرباح في ما بينهم، وعلت أصوات بعض الاقتصاديين في هذا الشأن. إلا أن الطبقة السياسية لم تكن تريد أن تسمع أقوالهم، لأنها لم تكن تريد الاستيقاظ من حلم التثبيت والأرباح الطائلة. من جهة أخرى، مؤل سلامة نفقات هذا النظام السياسي في التوظيف العشوائي في الدولة، زيادة النفقات وتوزيعها على المحاسب والأزلام عبر صفقات عمومية، وعمليات بالتراضي، ومناقصات كيفما كان وفي معظم المجالات، وبرضا وتسليم وقبول كلي من معظم الأطراف.

الحل لا يمكن أن يكون بإحدى اثنتين: سياسة تثبيت للنقد مقابل لا إجراءات متوازنة كفيلة بمعالجة كل رواسب الماضي، أو سياسة مرنة لا تحمي مداخل أصحاب الأجور باليرة، وقدراتهم الشرائية؛ مع التأكيد أن أي سياسة للتثبيت بحاجة إلى: معرفة حجم ما تمتلكه الدولة من نقد، وعملة صعبة واحتياط ذهب؛ مع ضرورة الوصول الى اتفاقات مع الدائنين؛ وضرورة توجيه السلطات الرقابية والوزارات المعنية إلى القيام بعملها بالشكل المطلوب؛ وضرورة وجود قضاة شرفاء يقومون بإصدار قرارات مُوجعة لكل تاجر مخالف، وصراف جشع، ومصرفي غير مؤتمن؛ وإصدار إجراءات مالية واعتماد اصلاحات اقتصادية متكاملة، مع موازنة نقشفية لفترة زمنية محددة، وإقرار قوانين تضمن الشفافية؛ وتعيينات لأكفاء نظيفي الكف في إدارات المؤسسات الحكومية؛ مع مصرف مركزي فيه إدارة متوازنة، لا يتحكم بها فرد واحد، مع بعض الكومبارس من أصحاب المناصب الرفيعة؛ ولا يدفع من احتياطياته لإنقاذ أي مصرف متعثر، فالسوق هي المُدْوي مع ضمان حقوق صغار المودعين. وما دام الحاضر غير كفيل بتطبيق أي مما سبق، فأطفال كثر سينامون جوعى، وآباء سيدفون الدمع على هذه السنين العجاف.

انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار (آب 2019 - شباط 2021)